الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 October 2011
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والستون**

**اللجنة الثانية**

البند ٢٥ من جدول الأعمال

**التنمية الزراعية والأمن الغذائي**

**الأرجنتين*: مشروع قرار**

# التنمية الزراعية والأمن الغذائي

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي(١)، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية(٢) وجدول أعمال القرن ٢١(٣) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١(٤) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاءِ في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/١٩، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

للتنفيذ‘‘)[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٠] وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، إضافة إلى قراريها ٦٤/٢٢٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١١] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٢]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية على وجه الخصوص والأهداف المحددة في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٣]،

**وإذ تكرر تأكيد** ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية في البلدان النامية والتصدي لآثارها على الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله تقلب أسعار الغذاء من تحد خطير في مجال مكافحة الفقر والجوع وفي مواجهة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق الهدف

---

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) انظر القرار ٦٠/١.

(٩) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(١٠) انظر القرار ٦٥/١.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٣) انظر القرار ٥٥/٢.

المتمثل في خفض عدد الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تعرب عن بالغ القلق** من أن بلدانا نامية كثيرة أصبحت مستوردا صافيا للأغذية لأسباب منها تراجع التعاون الدولي ونقص الاستثمار الزراعي واستمرار تقديم الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة الرفع إلى أقصى حد من المكاسب المتأتية من تحرير التجارة العالمية، والتقليل إلى أدنى حد من التكلفة الناجمة عن ذلك،

**وإذ تسلم** بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للولاية المنبثقة من برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١٤]،

**وإذ تسلم أيضا** بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهجي التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان بالتالي عنصرين أساسيين لتحقيق الأمن الغذائي المعزز بطريقة مستدامة بيئيا،

**وإذ تسلم كذلك** بالدور الهام والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، بما لديها من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامهما بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك في تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسة العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

**وإذ تعيد تأكيد** حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

**وإذ تؤكد** أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي،

---

(١٤) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

**وإذ تلاحظ مع التقدير** العمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

**وإذ ترحب** بالوثيقة الختامية للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، المعقودة في روما من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وإذ تسلم بأن إدراك الضرورة الملحة لحل أزمة الغذاء العالمية والالتزام بذلك أديا إلى تعزيز التنسيق والإدارة على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تحسين الإدارة في هذا المجال على الصعيد العالمي بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة،

**وإذ تعرب عن قلقها** من أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع يتجاوز بليون نسمة وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة كثير من سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

**وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق** من المجاعة والكارثة الإنسانية اللتين يواجههما ملايين الناس في منطقة القرن الأفريقي على نطاق يصعب تصوره،

**وإذ تعرب عن القلق كذلك** مما تشهده أسعار الأغذية من تقلب مفرط يؤثر بشدة على الأمن الغذائي والتغذية، وخصوصا لدى الفئات الأفقر حالا، ويقوض آمال البلدان النامية في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك بلوغ هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٥]؛

٢ - **ترحب** بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإصلاح[١٦]، وتحث الدول الأعضاء على أن تدعم بقوة عملية الإصلاح وأهداف اللجنة ومساعيها؛

---

(١٥) A/66/277.

(١٦) انظر A/66/76-E/2011/102.

٣ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين الزراعة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي وسياسات التنمية؛

٤ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبنى على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية أعلى وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف وإلى تنمية مستدامة وتزيد فرص العمالة وتعزز التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

٦ - **لا يزال يساورها قلق بالغ** من الأزمات الغذائية العالمية وأثرها السلبي على التغذية في العالم، ولا سيما في بلدان من القرن الأفريقي وغيرها من البلدان النامية، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بتكثيف الجهود للتصدي لهذه الكارثة الغذائية بصورة منسقة وفعالة؛

٧ - **تسلم** بأن تخلف النمو والتصحر وتدهور الأراضي، إضافة إلى الأحوال المناخية الشديدة، أمور تقوض سبل كسب الرزق والأمن الغذائي والتغذية في بلدان من القرن الأفريقي وغيرها من البلدان النامية، وتدعو المجتمع الدولي إلى اتباع نهج متكامل في شكل إجراءات فورية وفي الأجلين المتوسط والبعيد لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية؛

٨ - **تؤيد** إجراء البحوث في مجال الأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتيسير الوصول إلى نتائج البحوث وإلى التكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٩ - **تؤكد** ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لتقلب أسعار الأغذية المفرط، بما في ذلك أسبابه الهكلية، على جميع المستويات، وإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط في أسعار السلع الزراعية وما ينجم عنه من آثار على الأمن الغذائي والتغذية، وعلى صغار المزارعين أيضا؛

١٠- **تسلم** بضرورة وضع إجراءات شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك إيجاد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لمسائل عدة منها التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية، وتسلم أيضا بأن لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية دورا هاما تقوم به في هذا الصدد؛

١١ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

١٢ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية أن تتخذ التدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها البالغ على فقراء العالم والإسهام في دعم صغار المنتجين المهمشين في البلدان النامية؛

١٤ - **تقر** بالضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي وقت مبكر وتحقيق نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات منحى إنمائي، بوصف ذلك أمرا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي، وتعيد تأكيد التزامها بذلك؛

١٥ - **تكرر التأكيد** على ضرورة أن تُدرج في سياق السياسات الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية، تدابير للوقاية والتخفيف لصالح الفقراء وصغار المزارعين، ولا سيما النساء في البلدان النامية، تكون ملائمة

لظروفهم وسياقهم الوطني ومتناسبة مع قدراتهم، وخصوصا عندما يؤدي التقلب المفرط إلى اضطرابات في الأسواق وفي فرص الوصول إليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة؛

١٦ - **تسلم** بأن لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، دورا محوريا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر، وتسلم أيضا بضرورة دعمهم؛

١٧ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة دعم قدرات صغار المزارعين باعتبار ذلك استراتيجية لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي عن طريق إتاحة فرص الحصول على الأراضي والمياه وموارد التمويل والتكنولوجيا على قدم المساواة وفقا للتشريعات الوطنية، إضافة إلى تحسين مشاركة صغار المزارعين وفرص وصولهم إلى الأسواق وسلاسل مستدامة للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة؛

١٩ - **تشدد** على ضرورة توفير استثمارات إضافية كبيرة وتحسين السياسات بغية دعم الزراعة التي يقوم بها صغار الملاك تمكينا للعديد من أشد البلدان فقرا من تحقيق أهداف مكافحة الفقر والجوع في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٠ - **تؤكد** أن زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بطرق منها الاستثمار الطويل الأجل وتمكين صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق ومن الحصول على القروض والمدخلات وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وكذلك الإدارة السليمة للمياه، بما في ذلك الري بطريقة تتسم بالكفاءة وتجميع المياه وخزنها، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، أمور لها أهمية حاسمة في التعجيل بإحراز التقدم بغية تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **تسلم** بأهمية الاستثمار الزراعي، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي، بطرق منها القطاع الخاص، في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي وضرورة تشجيع الاستثمار الدولي الرشيد في الزراعة، ولذلك تدعو جميع المستثمرين إلى اتباع ممارسات زراعية وفقا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية ومراعاة الاستدامة البيئية

وأهمية الترويج لرفاه المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، وتحسين سبل كسب الرزق؛

٢٢ - **تشجع** على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، لتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية ونوعيتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

٢٣ - **تشدد** على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والتغذية عن طريق الزراعة المستدامة بأسلوب يلبي الاحتياجات والرغبات المجتمعية المتعددة دون المساس بخيارات الأجيال المقبلة؛

٢٤ - **تشدد أيضا** على ضرورة مواصلة أخذ التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الحسبان باعتبارهما جزءين لا يتجزآن من الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛

٢٦ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في سياق التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يؤكدها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

٢٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي'' وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.